

النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية

(مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية)

د. سالم رشيد

جامعة المدية، الجزائر

profsalmi@yahoo.fr

د. فلاق علي

جامعة المدية، الجزائر

fellag73@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/08/04

تاريخ الاستلام: 2018 /07/14

الملخص:

يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي أقدمت على الولوج إلى عالم المصرفية الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها، فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنباً إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتحت نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، ومنها من أنشأ فروعاً إسلامية في العمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التحول المصرفي، البنوك التقليدية، المصرفية الإسلامية، الفروع والنوافذ الإسلامية.

Abstract:

There is one of the traditional banks at the local and international levels embarked on access to Islamic banking world through the entrances of numerous forms and objectives, the mismatch of began offering mutual funds services consistent with Islamic law, including from the provision of Islamic banking products sold along with products traditional, including the open windows of an Islamic and specialized units, including from established Islamic branches in Islamic banking.

Key Words: conventional banks, Islamic banking, Islamic law, Islamic branches and windows

JEL Classification : E43 ; G21.

* مرسل المقال: فلاق علي (fellag73@yahoo.fr).

مقدمة:

لقد عرفت الصيرفة الإسلامية تطوراً متسارعاً ما جعل الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي أقدمت على الولوج إلى عالم المصرفية الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها، فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية يبعث جنباً إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتحت نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، ومنها من أنشأت فروعاً إسلامية في العمل المصرفي الإسلامي، ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى المصرفية الإسلامية، ومنها من رغبت في التحول مرة واحدة، كما أن منها من تخصصت في تقديم الخدمات الاستثمارية، وأخرى تخصصت في خدمات التمويل الإسلامي، وفئة استهدفت قطاع الشركات وأخرى استهدفت قطاع الأفراد، ومن هنا تعددت المداخل والطرائق التي سلكتها البنوك التقليدية في سعيها للدخول إلى عالم المصرفية الإسلامية.

بناءً على ما سبق يمكن طرح المشكلة الرئيسية التالية: هل هناك تجارب سابقة لمصارف قامت بفتح نوافذ إسلامية و إنشاء فروع إسلامية بالبنوك التقليدية وما مدى الاستفادة من هذه التجارب؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان مفهوم المصرفية الإسلامية وأسسها، وكذا طرق أو آليات التمويل المصرفي الإسلامي.
- توضيح مفهوم تحوّل المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي وأشكاله، بالتركيز على شكلين هما: فتح النوافذ الإسلامية، وإنشاء الفروع الإسلامية.
- محاولة تحليل تجارب عربية وغربية رائدة على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي في مجال فتح نوافذ إسلامية أو إنشاء فروع إسلامية.

1. ماهية المصرفية الإسلامية

المصرف الإسلامي هو كل مؤسسة تبشر الأعمال المصرفية على أسس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية. يقول أحمد النجار: « باستعراض قوانين ومراسيم إنشاء المصارف الإسلامية التي قامت حتى الآن نستطيع أن نخلص إلى تعريف عام للمصرف الإسلامي مؤداه أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية؛ مما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي » (الطيار، 1994، ص 88).

وعرّفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (النجار، 1993، ص 327.350)، في الفقرة الأولى من المادة الخامسة كالتالي: « يُقصد بالمصارف الإسلامية في هذا النظام تلك المصارف أو المؤسسات التي ينصّ قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحةً على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً ».

هذا هو تعريف المصرف الإسلامي، أما وصفه بالإسلامي فالقصد من ذلك بيان هوية الالتزام المقررة في أسلوب التعامل الذي يسير عليه هذا المصرف في علاقته مع الناس، سواء كانوا من المودعين أو من الممولين المستثمرين، وهو أسلوب ملتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، أسلوب يُطهّر المعاملات من أية محظورات شرعية، ويُوفّر البدائل الكافية التي تنبثق من صميم الشريعة الإسلامية.

ويمكن القول أن هناك تقدماً كبيراً في عالم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يرجع إلى عددٍ من العوامل أهمها:

- نضوج فكرة تكوين وإنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتفهمها على المستوى العربي والإسلامي.
- كثرة المؤتمرات الدينية والسياسية والاقتصادية على مستوى العالم الإسلامي، وقيام الاتحادات الدولية الخاصة بها المجال.

- تبني هذا الأمر رجال لهم قدرهم ومكانتهم في المجتمع الإسلامي.
- تعدد المراجع والأبحاث في هذا المجال مُقدّمة كل جديد في عالم المصارف.
- النجاحات العملية لتجارب كثيرٍ من المصارف الإسلامية.

وتعرّض العديد من الكتاب بالتعريف للمصرف الإسلامي من وجهات نظر مُتعدّدة. فهذا سيد الهواري في كتابه "ما معنى مصرف إسلامي" قد نحا في تعريفه لمعنى للمصرف الإسلامي منحى يعتمد على بيان الإيديولوجية التي بُني عليها بيان الصفات العقدية للمصرف الإسلامي . والتي تتمثل في:

- أن النظام الاقتصادي هو النظام الذي يسير عليه المصرف الإسلامي ويؤمن به.
- أن المصرف الإسلامي جزءٌ من تنظيم إسلامي عام، وعليه أن يلتزم بتعاليم الإسلام، ومن ثمّ تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي.
- أن الصفة العقدية للمصرف الإسلامي صفة شمولية بالضرورة.
- أن المصرف الإسلامي ملتزمٌ بالموقف الواضح للإسلام من الربا.

2. مفهوم تحوّل المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بفتح نوافذ إسلامية أو إنشاء فروع إسلامية

1.2. مفهوم تحوّل المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي:

هو أن يختار المصرف التقليدي طريقةً يُمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتمّ إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها بتوفير أدوات تمويل إسلامية، أو فتح صناديق استثمارية إسلامية، أو فتح نوافذ إسلامية، أو تحويل فروع قائمة إلى فروع إسلامية أو إنشاء فروع جديدة للمعاملات الإسلامية، أو بتحويل المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (العطيات، 2009، ص 75.78).

وهناك العديد من الأسباب والدوافع تدفع المصارف التقليدية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي (الشريف، 2005، ص 11):

- تعظيم الأرباح: وهو يُعتبر الدافع الأساسي لأغلب المصارف التقليدية، بسبب ارتفاع عوائد التمويل في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية.
- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها: وهو مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة، وعلى رأسها الربا، وهذا ما يدفع إلى رفع الحرج عن المسلمين.
- المحافظة على العملاء الحاليين للبنك التقليدي حتى لا يتحولوا إلى المصارف الإسلامية، ومحاولة استرجاع العملاء الذين فقدتهم، وهذا يُعتبر إستراتيجية دفاعية بغرض المحافظة على الحصة السوقية ومنع المصارف الإسلامية من دخول السوق المصرفية.
- جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي الإسلامي.
- الرغبة في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها.
- تلبية الطلب الكبير والمتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية.
- اعتراف المصارف التقليدية بالحدوى الاقتصادية الناجمة للعمل المصرفي الإسلامي.
- اكتساب خبرات من المصرفية الإسلامية.
- صمود المصرفية الإسلامية في وجه الأزمات الاقتصادية والمالية.
- نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي بالمصارف الأخرى.
- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي يعتبر الدافع الرئيسي للاستفادة من أموال المسلمين هناك.

2.2. تحوّل المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بفتح نوافذ إسلامية:

وهو أن يقوم المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز أو وحدة في فروعته التقليدية أو في مقاره الرئيسية، لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية دون غيرها (المرطان، 2005، ص 5).

ومن خصائصها (يزن خلف سالم العطيات، 2009، ص 5):

- تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، أما النوافذ الأخرى التقليدية فإن طبيعتها تقوم أساساً على الفائدة الربوية. إذ يقوم المصرف الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم اهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال النوافذ الإسلامية، وقد تقوم بعض البنوك التقليدية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك النوافذ وتنفيذها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- أن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي الإسلامي شيئاً من الاستقلالية المكانية داخل المصرف؛ حيث يتم

فصله عن باقي الأعمال التقليدية، من خلال وحدة متخصصة.

- لا تتمتع الوحدة بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة، بل تتبع في ذلك إدارة المصرف التقليدي.
- الدافع الرئيسي في هذا الأسلوب هو تجاري بحت، وهو الرغبة في تعظيم الأرباح وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- يهدف هذا الأسلوب أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على النوافذ بالنسبة للسيطرة على فرع أو مصرف مستقل.
- ومن عيوب هذا الأسلوب:
- عدم الاستقلال المالي والإداري بين العمل الإسلامي وبين العمل التقليدي في البنك.
- عدم وجود مصداقية كبيرة لدى العملاء والمجتمع على نطاق واسع.
- غالباً لا توجد نية لدى القائمين على البنك للتحويل الكامل للعمل المصرفي الإسلامي؛ لأن الهدف الرئيسي من وراء ذلك هدف تجاري بحت وليس هدفاً عقائدياً.
- ومن الأمثلة على المصارف التي قامت بفتح نوافذ الإسلامية بالفروع التقليدية في البنوك التقليدية ما يلي (المرطان، 2005، ص 12):

○ مصرف درسدنر كلاينورث بنسن، الذي أسس وحدة متخصصة للصيرفة الإسلامية سنة 1980.

○ مجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية التي أنشأت قسماً خاصاً بالتمويل الإسلامي.

○ مصرف Citibank الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة سنة 1980 قبل أن يفتح فرعاً إسلامياً برأس مال مستقل في دولة البحرين في سنة 1996.

○ البنك السعودي البريطاني الذي أنشأ إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية.

○ البنك السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي.

○ بنك الكويت المتحد (UBK) الذي أنشأ وحدة متخصصة للاستثمار الإسلامي سنة 1991.

○ البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية، وغيره من البنوك.

3.2. تحوّل المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بإنشاء فروع إسلامية متخصصة:

في هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين التاليتين:

- إنشاء فرع جديد للمعاملات الإسلامية؛
 - تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ويمكن تحديد مفهوم الفرع الإسلامي بأنه "كيانٌ مادي مملوك لمصرف تقليدي، مستقل في نشاطه عن أنشطة المصرف الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة

الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله " (السرحي، 2010، ص 3). يتميز هذا الأسلوب بالخصائص التالية (العطيات، 2009، ص 77):

- الاستقلالية المكانية.

- الاستقلالية الإدارية عن باقي أعمال المصرف التقليدي.
- هو الأكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي.
- أن الدافع وراءه هو تجاوز الأهداف التجارية البحتة، وهو مدخل المصارف التقليدية لتحقيق هدفها وهو الدخول في عملية تحوّل تدريجية.
- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع جديد مقارنةً بإنشاء مصرف جديد.
- العمل في ظل ازدواجية مقننة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية معاً؛ حيث تقوم السلطات النقدية بوضع شروط وضوابط تحكم عمل الفروع الإسلامية، وتقوم إدارات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها.

ومن الأمثلة على المصارف التي قامت بإنشاء فروع إسلامية ما يلي (سعيد سعد المرطان، مرجع سابق، ص 13):

- البنك الأهلي التجاري السعودي الذي يعتبر من أكبر البنوك العاملة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.
- بنك مصر الذي افتتح فروعاً إسلامية ولكن ليس بغرض التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية لباقي فروع أو أعماله.

- ومن مزايا هذا الأسلوب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي ما يلي:
- يتيح هذا الأسلوب إمكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن أعمال ونتائج المصرف التقليدي بسبب الاستقلالية الإدارية.

- تزايد الضمان لسلامة التطبيق، واكتساب المزيد من ثقة الجمهور؛ نظراً للرقابة الشرعية على أعمالها.
- كان لهذا الأسلوب آثاراً محموداً على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي وقدرته على التنافس التجاري مع العمل المصرفي التقليدي.

- يُعتبر هذا الأسلوب مدخلاً للمصارف التقليدية لتحقيق هدفها وهو الدخول في عملية تحوّل تدريجية.

4.2. الأشكال الأخرى لتحوّل المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي:

اتخذت المصارف التقليدية في حوزها لغمار هذه التجربة أشكالاً أخرى لتقديم خدماتها المصرفية الإسلامية تتمثل فيما يلي:

أ. توفير أدوات تمويل إسلامية:

في هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بتوفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية لجذب شريحة العملاء التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية (الشريف، 2005، ص 14). ومن خصائص هذا الأسلوب (المرطان، 2005، ص 11):

- تلجأ إليه المصارف التقليدية التي يكون هدفها في الأساس تجارياً بحتاً.
- تواجد ازدواجية مفتوحة أو غير مقيدة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنباً إلى جنب مع الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية.
- وقد شاع استخدام هذا الأسلوب في معظم المصارف التقليدية في دول الخليج العربي وخاصة السعودية، مثل البنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض (العطيات، 2009، ص 76).
- ومن مزايا هذا الأسلوب بأنه يعتبر أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- ومن عيوبه:
- ضعف مصداقية الازدواجية المفتوحة وغير المقيدة بالضوابط المطلوب مراعاتها شرعاً في هذا الشأن.
- ضعف نسبي في تحقيق الاختراقات السوقية التي استهدفتها المصارف.
- عدم وجود نية في الغالب لدى المصرف التقليدي للتحويل الكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

ب. إنشاء صناديق استثمار إسلامية

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بإنشاء صناديق استثمار تسير وفقاً لأساليب الاستثمار الإسلامية. وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية. وتكيف تلك الصناديق من الناحية الشرعية على أنها عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه، ويدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تتعهد باستثمار تلك المبالغ في بيع وشراء الأوراق المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشارك المساهمون في الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص وفقاً لشروط نشرة الإصدار. وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية عن طريق طرح صناديق استثمار تعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية، والذي تمثل فيه إدارة الصندوق دور المصارف الذي يقوم بتجميع الأموال من المكتسبين في الصندوق واستثمارها وفقاً لمنهج الاستثمار الإسلامي. ومن الأمثلة على هذا الأسلوب صناديق الاستثمار الإسلامية في شركة الراجحي وبنك الجزيرة، والبنك السعودي الهولندي.

ت. التحويل الكامل لوحدات الجهاز المصرفي:

مثلما حدث بقرارات سيادية في كل من إيران سنة 1980م وباكستان سنة 1981م والسودان سنة 1990م (مصطفى، 2006، ص 101).

ث. تحوّل المصرف بالكامل:

وهو تحوّل كلي من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة (العطيات، 2009، ص 75). مثلما حدث في بنك التمويل المصري السعودي الذي كان يعمل كبنك تقليدي تحت اسم بنك الأهرام وتحويل للعمل المصرفي الإسلامي تدريجياً خلال الفترة (1984.1998م)، ومصرف الشارقة

الوطني 2002م، والبنك العقاري الكويتي سنة 2004م (مصطفى، 2006، ص 101).

3. تجارب بعض المصارف التقليدية في إنشاء فروع إسلامية

بدأت فكرة إنشاء فروع إسلامية مستقلة بمصارف تقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية في مطلع السبعينات من القرن الماضي، فالإقبال الكبير على المصارف الإسلامية وتنامي الطلب على مختلف المنتجات المصرفية الإسلامية دفع ببعض المصارف التقليدية خوض غمار تجربة إنشاء فروع تتخصص المصرفية الإسلامية. وتظهر تجارب إنشاء الفروع الإسلامية بالبنوك التقليدية من خلال نوعين من الفروع: فروع إسلامية بمصارف تقليدية عربية؛ فروع إسلامية بمصارف تقليدية متواجدة بدول غربية.

1.3 تجارب بعض المصارف التقليدية العربية في إنشاء فروع إسلامية محلية:

أ. التجربة المصرية:

تعتبر بنوك مصر التقليدية في طليعة بنوك الدول العربية التي بادرت في إنشاء فروع إسلامية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقام بنك مصر في سنة 1980 بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية باسم فرع الحسين للمعاملات الإسلامية ولقد التحقت بهذه المبادرة كثير من البنوك إثر النجاح الذي حققه بنك مصر الذي وصل عدد فروعه سنة 2004 إلى 29 فرعاً. والجدول التالي يقدم 58 فرعاً تم إنشاؤه بـ 12 بنكاً تقليدياً (مصطفى، 2006، ص 39.41).

الجدول رقم (1): فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية في مصر في سنة 2004

المرتبة	اسم البنك	عدد الفروع الإسلامية
1	بنك مصر	29
2	البنك الوطني للتنمية (بالمحافظات)	13
3	البنك الوطني المصرى	2
4	مصرف الاتحاد العربي للتنمية والاستثمار	2
5	بنك النيل	2
6	بنك قناة السويس	1

المصدر: مصطفى. إبراهيم محمد مصطفى، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ب. التجربة السعودية:

لقد بدأت فكرة إنشاء فروعاً إسلامية بمصرف تقليدي بالمملكة العربية السعودية سنة 1996 حيث قام البنك الأهلي التجاري السعودي بفتح أول فرع له. ونظراً للإقبال الكبير على هذا الفرع تم فتح عدة فروع جديدة لتقديم

الخدمات المصرفية، ونصبت إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعاً إسلامياً في نهاية سنة 2005.

ولقد حذت كثير من المصارف التقليدية الأخرى بالمملكة حذو البنك الأهلي بفتح فروع تقدم منتجات إسلامية مصرفية وبإشراف إدارة مستقلة عن إدارة نشاط المصرف التقليدي.

فيما يلي جدول يظهر عدد الفروع الإسلامية المتواجدة بالمملكة ونسبتها من إجمالي الفروع:

الجدول رقم (2): الفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية بالسعودية في نهاية 2009

(مرتبة حسب نسبة الفروع المحولة)

المرتبة	اسم المصرف	عدد الفروع	الفروع الإسلامية	الفروع الإسلامية %
1	مصرف الجزيرة	48	48	100
2	المصرف الأهلي التجاري	284	284	100
3	مصرف الرياض	216	216	100
4	المصرف السعودي للاستثمار	45	41	91.1
5	المصرف العربي الوطني	160	51	31.8
6	المصرف السعودي البريطاني	84	8	9.5
7	المصرف السعودي الأمريكي	67	3	4.5

* هذه المصارف تقدم منتجات إسلامية ولا توجد بها فروع تزاوّل الصيرفة الإسلامية.

المصدر: أبو حميرة. مصطفى علي والسويسى. نوري محمد، (27.28 أبريل 2010)، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني الذي نظمه المركز العالمي للمهن المالية والإدارية، ص 8.

وتعتبر التجربة السعودية نموذجاً رائداً لإنشاء فروع بالمصارف التقليدية وتظهر أهمية التجربة من خلال الجدول التالي الذي يجمع ما بين حجم الفروع ونسبة تطور وزيادة التمويل الإسلامي مقارنةً مع إجمالي التمويل.

الجدول رقم (3): حجم التمويل المصرفي الإسلامي إلى إجمالي التمويل في البنوك السعودية للفترة 2000-

2004 (القيمة بالمليون ريال)

السنة	إجمالي التمويل المصرفي	التمويل الإسلامي	نسبة التمويل الإسلامي %
2000	196700	58700	29.8
2001	209385	69127	33
2002	232800	85100	36.6
2003	271458	113998	42

2004	343325	165793	48.3		
المصدر: مصطفى. إبراهيم محمد مصطفى، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 58.					
يسجل بالجدول أن نمو التمويل الإجمالي الذي يغطي فترة 5 سنوات بلغ 184.4% كان نصيب التمويل الإسلامي منها 74.5%، كما يعكس الجدول إقبال الزبائن على التمويل الإسلامي والتخلي عن التمويل التقليدي، والجدول التالي يبين توزيعات آليات التمويل المشروعة من فترة 2000 إلى فترة 2004.					
الجدول رقم (4): تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية (القيمة بالمليون ريال)					
الصيغة	2000	2001	2002	2003	2004
مراجعة	17535	22034	25222	47823	62164
تورق	.	.	9288	25144	68096
إجارة	385	452	752	1101	1257
مشاركة	1817	2062	2207	2465	2300
استصناع	4592	4218	4507	3479	3030
بيع آجل	25731	30122	30476	31751	26341
متاجرة	8468	8924	12460	.	.
أخرى	134	1314	152	2235	592
إجمالي التمويل الإسلامي	58737	69127	85065	13998	165793

المصدر: مصطفى. إبراهيم محمد مصطفى، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ت. تجربة قطر:

يعتبر بنك قطر الوطني أول مصرف تقليدي يبادر إلى توفير خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية من خلال تأسيس وإنشاء فروع مستقلة إسلامية مستقلة عرفت بالفرع الإسلامي لـ QNB وذلك سنة 2005 برأس مال وقدره مائة مليون ريال قطري قدمت كقرض حسن من بنك قطر الوطني، وتمت زيادة رأس مال الفرع إلى مليار ريال قطري، وقد نص النظام الأساسي للفرع الإسلامي على الضوابط التالية:

- أن يكون للفرع كيان مستقل من الناحية المحاسبية والمالية.
- عدم خلط أموال الفرع بأموال البنك.
- أن يكون للفرع إدارة مستقلة تتبع للرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني.
- تنفيذ كافة المعاملات بالفرع وفقاً للشريعة الإسلامية وتحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- الالتزام بتعليمات وضوابط مصرف قطر المركزي لسنة 2006 فيما يتعلق بأعمال الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

• يكون للفرع مراقب حسابات خاص به يقدم الميزانية الخاصة بالفرع، وتقوم الإدارة المالية لبنك قطر الوطني بإعداد ميزانية الفرع بشكل مستقل، وحساب الأرباح والخسائر، وتقرير عن نشاطه خلال السنة المالية وعن مركزه في ختام السنة ذاتها.

ث. تجارب دول عربية أخرى:

يمكن الإشارة إلى فلسطين حيث أنشأ بنك القاهرة في سنة 1996 فرعاً للتعاملات الإسلامية في كل من الخليل ونابلس وغزة هذه الفروع تتميز بإدارة مستقلة وحساباتها وميزانياتها منفصلة عن البنك الأصلي وإن كانت تابعة لها حيث تتواجد إدارتها العامة بالأردن.

ولقد صدر في سنة 2003 قانون رقم 30 من البنك المركزي الكويتي يسمح بإنشاء فروع إسلامية داخل البنك الواحد، ولقد تم إنشاء فروع إسلامية خاصة بالبنك التقليدي الكويتي بينما بتاريخ 01 جويلية 2002 تحول بنك الشارقة الوطني إلى مصرف إسلامي وأنشأ له 9 فروع.

1.3. تجارب بعض المصارف التقليدية الغربية في إنشاء فروع إسلامية:

خاضت الدول الأوروبية تجربة هامة في مجال المصرفية الإسلامية خصوصاً بريطانيا التي يعود لها السبق في التواجد المصرفي الإسلامي بأوروبا.

أ. التجربة البريطانية:

يعود نجاح التجربة البريطانية وحصولها على المرتبة الريادية بمجال المصرفية الإسلامية لعدة عوامل (النوري، 2009، ص 18.22):

• الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه لإنجاح مشروع المصرفية الإسلامية في ظل التحولات التي يشهدها العالم المالي، فأقدمت السلطات البريطانية على تشجيع بنوكها ومؤسساتها باقتحام تجربة الصيرفة الإسلامية محلياً ودولياً وتزامنت تلك الإرادة مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي والبلدان الإسلامية التي تشهد نمواً ملحوظاً في المالية الإسلامية.

• إن المنتجات المالية الإسلامية متواجدة منذ 30 سنة لكن سعت مؤخراً السلطة في سن تشريعات وتقنين خدمات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف الترويج للملكة البريطانية كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب، فتحتل بريطانيا المرتبة الثامنة في مجال التمويل الإسلامي وتحتل 22 فرعاً إسلامية بمصارف تقليدية منها البنك الأهلي المتحد وفرع تابع لبنك ABC.

وقد أكدت دراسة قام بها بنك ISB Liyods البريطاني أن ثلاثة أرباع المسلمين ببريطانيا يتمولون بتمويل إسلامي ويتوقع في غضون أربع سنوات أن يصل حجم التمويل الإسلامي ببريطانيا مقدار 500 مليار دولار.و الإشارة أن خلافاً للمسلمين من يتعامل مع الفروع الإسلامية على أساس فكرة قوة اقتصاديات منطقة الخليج المدعومة بالعوائد النفطية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية الضخمة. وتشير دراسة بعنوان التمويل الإسلامي أجريت في

2009 أن المصارف الإسلامية العاملة ببريطانيا لم تتأثر بالأزمة المالية رغم التراجع المستمر لأسهم العديد من البنوك الكبيرة في غمار الكساد.

ب. التجربة الفرنسية:

ظلت فرنسا متأخرة في خوض تجربة المصرفية الإسلامية عن المملكة المتحدة وحاولت تدارك التأخر بعد وصول الإدارة الجديدة للحكم برئاسة فرونسوا هولاند، فعلى الصعيد الأجنبي أين تتواجد مصارفها خاصة بدول الخليج العربي ودول جنوب شرق آسيا شرعت في استعمال آليات الصناعة المالية الإسلامية وتوسعت حتى شملت الإقليم الداخلي لفرنسا.

ومن بين البنوك الفرنسية الكبيرة التي أنشأت فروعاً إسلامية خارج فرنسا ما يلي: (عبد الرزاق، 2008، ص 107.108).

- بنى باريبا نجمة (PNB Paribas Najmah): هي فرع إسلامي لمجموعة " بنى باريبا"، مقره في البحرين، وأسس في 2003 م، وتتكون هيئته للرقابة الشرعية من نظام يعقوبي، وعبد الستار أبو غدة، ومحمد داود بكر. ويقدم بصورة رئيسية الخدمات المصرفية الاستثمارية والشركات، والتمويل المهيكل وإصدار السندات الإسلامية التي تعرف بالصكوك.

- كليون (Calyon) هو بنك التمويل والاستثمار لمجموعة " كريدي أغريكول (Crédit Agricole) أنشأ فرعاً في البحرين في 2003 م، مديره العام هو سيمون إيدل (Eddle)، وتتكون هيئته للرقابة الشرعية من نظام يعقوبي، ومحمد القري، وعبد الستار أبو غدة.

- سوسيتي جنيرال إدارة الأصول والاستثمارات البديلة " (SGAM Al): مديرها العام هو فليب بروس (Brosse)، وهي متخصصة في أربعة منتجات: الإدارة المهيكلية، والصناديق السيادية، والإدارة العقارية، ورأس المال الاستثماري.

- البنك الفرنسي التجاري المحيط الهندي " فرع عن " سوسيتي جنيرال (Société Générale) يرتكز في جزيرة رينيون في شبه القارة الهندية، وفتح أبوابه في 219 فيفري 2008 م، مديره العام هو روجي مينوز (Munoz). وهذا المصرف هو أول بنك أسس في فرنسا؛ لأن جزيرة رينيون مقاطعة فرنسية.

ت. التجربة السويسرية:

تمارس البنوك السويسرية خدمات الصيرفة الإسلامية عبر فروعها المتواجدة في الخارج في كل من دبي والبحرين. وفي سنة 2002 أسس اتحاد المصارف السويسرية UBS بنك NoRiba فرع يقدم خدمات مالية توافق تعاليم الشريعة الإسلامية يوجد مقره الاجتماعي في المنامة.

ث. تجارب أوروبية أخرى:

وهي تجارب محتشمة في كل من السويد وإسبانيا والدنمارك، وإن أبدت مؤخراً اهتماماً أكثر بالمصرفية الإسلامية؛ لتواكب متطلبات المرحلة الراهنة وما تقتضيه من مصادر التمويل متنوعة خاصة الخليجية الإسلامية منها.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

- هناك مجموعة من الأسس تركز عليها المصرفية الإسلامية تُؤدّي بحملها إلى ظهور فروق أساسية وجوهرية بينها وبين المصرفية التقليدية، وتمثل هذه الأسس في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، و الاستثمار الإسلامي، والتنمية الاجتماعية والقيمية.
 - من أهم آليات التمويل المصرفي المضاربة، المشاركة، المراجعة، السلم، الاستصناع، والإجارة.
 - أثبتت تجربة المصرفية الإسلامية رغم حداثة نجاحها وكفاءتها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية الراهنة، خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة.
 - يُعتبر تحقيق أقصى أرباح والحصول على أكبر حصة سوقية من الدوافع الأساسية نحو تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
 - إن تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية يساهم بشكل فعال في تطوير صيغ وأساليب استقطاب الأموال وتشغيلها.
 - تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة؛ لما تترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.
 - من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه وتعرق فتح النوافذ وإنشاء الفروع الإسلامية هي مشكلة توفير رأس المال المدفوع للفرع الإسلامي، واستقلالته عن رأس مال البنك التقليدي الأم، وعدم اختلاط استخداماته مع المعاملات المصرفية التقليدية.
 - إن مشروع فتح نوافذ أو فروع إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية تواجهه عدة صعوبات ومشكلات من أهمها الاهتمام بشكل رئيسي بالربحية وأثر ذلك على هدف الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، ومشكلة عدم التزام بعض العاملين بالقيم والأخلاق الإسلامية، وكذا عدم اقتناع الزبائن بوجود فوارق جوهرية بين العمل المصرفي التقليدي والعمل المصرفي الإسلامي.
 - هناك إمكانية لتحول المصارف التقليدية في الجزائر للعمل المصرفي الإسلامي، ويتطلب ذلك مجموعة من الضوابط والمتطلبات الأساسية.
- تُوصي الدراسة بما يلي:
- 0 تشجيع المصارف الإسلامية على تقديم وتطوير خدماتها في الجزائر وزيادة فروعها في الداخل والخارج؛ لأن هذا يُعتبر عنصر دعم وتكامل مع باقي مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري.
 - 0 توسيع مجال العمل المصرفي للمصارف التقليدية والاستفادة بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وغير مسموح التعامل بها في ظل النظام المصرفي التقليدي.

0 انتهاج أسلوب التدرج لتحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي؛ لأنه يعتبر من أنجع الأساليب المتبعة في عملية التحول.

0 لفتح نوافذ إسلامية متخصصة أو إنشاء فروع إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية فإنه يجب وضع إطار قانوني ونظام محاسبي ونظام آلي متوافقة مع أسس العمل المصرفي الإسلامي، وينبغي ضمان الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة، وكذا صياغة عقود شرعية لمختلف صيغ الاستثمار والتمويل بإشراف هيئات الرقابة الشرعية

قائمة المراجع:

- النجار. أحمد (1993)، حركة المصارف الإسلامية حقائق الأصل وأوهام الصورة، ط1، شركة سيرينت، القاهرة.
- الطيار. عبد الله بن محمد بن أحمد (1994)، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الوطن.
- العطيات. يزن خلف سالم (2009)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.
- الشريف. فهد (2005)، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى: المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي / جامعة أم القرى.
- المرطان. سعيد بن سعد (2005)، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي / جامعة أم القرى.
- المرطان. سعيد سعد المرطان، السرحي. لطف محمد (20-21 مارس 2010)، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل.
- مصطفى. مصطفى إبراهيم محمد (2006)، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة.
- النوري. محمد (حوان 2009)، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس، اسطنبول.
- بلعباس. عبد الرزاق سعيد (2008)، التمويل الإسلامي في فرنسا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، جدة، المجلد 21 (2).
- أبو حميرة. مصطفى علي والسويس. نوري محمد، (27.28 أبريل 2010)، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني الذي نظمه المركز العالمي للمهن المالية والإدارية.